

أثر السياسة الفرنسية في تفكيك البنية القبلية بالجزائر المستعمرة The impact of French policy on dismantling the tribal structure in colonial Algeria

^{1*} أ حكيم عواج ، ^{2*} أ-د-رضوان شافو

جامعة حمة لخضر الوادي، hakim_ouadj@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/08/11 تاريخ القبول: 2021/07/28 تاريخ النشر: 2022/06/28

ملخص:

إن ضم الجزائر إلى القاموس الإداري الفرنسي طوق المجتمع الجزائري سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وصنع بهذا الضم مجتمعين وهويتين مختلفتين، ولكل منهما اقتصاد يتماشى مع مكانته في المنظومة الفرنسية التي كانت غايتها قلب موازين الاجتماع رأس على عقب، وإقامة اجتماع جديد توجهه وتطعمه وتصونه قوة جديدة ممثلة في الاحتلال، وإدراكا من المستعمر لأهمية القبيلة ، ووفق قناعات السيطرة انتقلت الإدارة الاستعمارية إلى ضرورة تفكيك القبيلة التي تمثل الكيان الرئيسي للمجتمع الجزائري، وصولا إلى الهدف الأسى هو تفكيك المجتمع الجزائري ودمجه في المنظومة الاستعمارية، حيث سطرت العديد من الآليات أهمها تحطيم مرتكزات الاقتصادية للقبيلة، وإرساء نظام إداري جديد بديل للنظم الإدارية القبلية المتعارف عليها، وصولا إلى تفكيك الزعامات القبلية، فكيف أثرت السياسة الفرنسية في تفكيك بينة القبيلة بالجزائر المستعمرة .

كلمات مفتاحية: السياسة الفرنسية، المجتمع الجزائري، مصادرة الأراضي، النظام الإداري، تفكيك القبيلة

Abstract:

The occupation project in Algeria, and if it relied on making two identities, the identity of the colonizer and the identity of the colonized, it also made for each of them an economy that is in line with its position in the system of domination, domination, control and containment whose purpose was to turn the scales of the meeting upside down And the establishment of a new meeting directed, fed, and preserved by a new force represented in the occupation,

* المؤلف المرسل: عواج حكيم، أ-د-رضوان شافو ، الإيميل: hakim_ouadj@yahoo.com

and the awareness of the colonizer of the importance of the tribe. Perspective The colonial period, where many of the mechanisms outlined the most important of them breaking the economic foundations of the tribe, and establishing a new administrative system as an alternative to the traditional tribal administrative systems, leading to the dismantling of the tribal leaders, so how did the French policy affect the dismantling of the tribe's structure in the colonial Algeria.

Keywords: French politics, Algerian society, land expropriation, administrative system, breaking up of the tribe

Résumé :

Le projet d'occupation en Algérie, et s'il reposait sur la constitution de deux identités, l'identité du colonisateur et l'identité du colonisé, il a également fait pour chacun d'eux une économie en ligne avec sa position dans le système de domination, de contrôle et de confinement dont le but était de bouleverser les échelles de la rencontre à l'envers Et la mise en place d'une nouvelle réunion dirigée, nourrie et préservée par une nouvelle force représentée dans l'occupation, et la prise de conscience du colonisateur de l'importance de la tribu, et selon les convictions de contrôle, l'administration coloniale est passée à la nécessité de démanteler la tribu, qui est la principale entité de la société algérienne, jusqu'à l'objectif ultime de démantèlement et d'intégration de la société algérienne en Perspective La période coloniale, où de nombreux mécanismes décrivaient les plus importants d'entre eux brisant les fondements économiques de la tribu, et établissant un nouveau système administratif comme alternative aux systèmes administratifs tribaux traditionnels, conduisant au démantèlement des chefs tribaux, alors comment la politique française a-t-elle affecté le démantèlement de la structure de la tribu dans l'Algérie coloniale.

Mots-clés: politique française, société algérienne, expropriation des terres, système administratif, éclatement de la tribu

مقدمة:

لقد اصطدم الاحتلال الفرنسي عند دخوله الجزائر بواقع إداري واجتماعي واقتصادي يخالف تماما نظمه وتقاليد الإدارة والإدارية والاجتماعية والاقتصادية، ولفرض السيطرة وتركيز الاستعمار بالجزائر اعتمدت الإدارة الفرنسية على إستراتيجية توزيع المهمات، مهمات عسكرية، وإدارية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، ودينية، هذه المهام كانت تسير متلازمة مع الكتلة الاستيطانية باعتبارها عماد العملية الإحتلالية، والتي كانت غايتها السيطرة على المجتمع الجزائري ثم تفكيكه ودمجه في المنظومة الكولونيالية. ولما كان البناء القبلي للمجتمع الجزائري معيقا في عملية تركيز الاستعمار، حيث وجهت الإدارة الفرنسية إستراتيجيتها السابقة الذكر لتحطيم وتفكيك القبيلة باعتبارها عماد اجتماع المجتمع الجزائري، لذا فالتساؤل المطروح، ما هي المخططات الفرنسية في تفكيك البنية القبلية بالجزائر المستعمرة، وعلى ماذا ارتكزت في تفتيت القبائل الجزائرية؟، وما هي صورة المجتمع الجزائري في ظل المخططات الفرنسية

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تتبع مخططات الإدارة الفرنسية لتفكيك القبائل الجزائرية، وإدراك معالم التفكك التي أصابتها، وصولا إلى فهم التغيير الذي طرأ على الكيان الاجتماعي للمجتمع الجزائري من حيث الارتباط والتفكك الذي أصابه جراء المخططات الفرنسية

وللإجابة على الإشكالية والإحاطة بها من كافة حيثياتها اعتمدنا على العديد من المناهج، والتي من شأنها أن تنزع اللبس الذي يصادفنا أثناء عملية البحث، وتفتح لنا من جهة أخرى نوافذ نستطيع من خلالها فهم وإدراك الإشكالية، حيث اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي، والإحصائي، والمقارن.

أولا: تعريف متغيرات الدراسة:

1- السياسة الفرنسية: هي جملة من الإجراءات التي اتخذتها فرنسا للقضاء على كيان وشخصية الدولة الجزائرية.

2- التفكيك: أصل الكلمة في المعجم هي الهدم والتخريب، غير انه في العصور الحديثة استخدمت في ميدان الفكر لتصبح منهجا ومذهبا فلسفيا، و يعتبر رائد هذا التوجه الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا.

3- القبيلة: القبيلة حسب أبو القاسم سعد الله هي الخلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ذات الفاعلية القوية في مصير البلاد، وهي وحدة متماسكة يجمعها جد واحد وتراث واحد ومصالح مشتركة، فتحركها المتشعب يتحرك وفق نسق سلطة القبيلة (سعد الله، 2007، صفحة 99).

ثانيا: أثر السياسة الاقتصادية الفرنسية في تفكيك البيئة القبلية بالجزائر المستعمرة. إن الذهنية التي فجرت الانتفاضات مرتبطة من حيث مرجعها بالذهنيات المحلية، والتي طبعت النزعات الترابية القبلية المحلية التي تندرج ضمن مفهوم قديم للولاء للقبيلة قبل الدولة والأمة (سعد الله،

2007، ص.111)، وبقدر ما كانت هذه الانتفاضات تززع توازنات الاحتلال الفرنسي، بقدر ما كانت تمثل بالنسبة له مجرد عصيان تفنن في احتوائه وكسر شوكته (سماتي، د س، ص 99).
فالحكومة الفرنسية تحركت وفق قناعات السيطرة إلى ضرورة ملحة تمثلت في تفكيك القبيلة العنصر الرئيس في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، لذا سطرت إستراتيجية مست الكثیر من المرتكزات الحاتية لهذه الخلية، والمتمثلة في الأرض، والسلطة، والإدارة، والقضاء، والضرائب... الخ، حيث وضعت الكثیر من التشريعات والقوانين والمراسم المتشابكة والمتداخلة في ما بينها رغبة منها في الوصول إلى الهدف الأسى وهو تفكيك القبيلة، والذي يؤدي بالضرورة إلى تفكك المجتمع الجزائري (بوعزيز، 1986، ص 18).

فالأرض بالنسبة للمستعمر مقدسة وقاعدة تطوره ونمو المعمرين، والتي تعتبر سنده الأول في البقاء الدائم بالجزائر، والتأكيد على أن الجزائر قطعة فرنسية، وهي في نفس الوقت قاعدة حياة القبيلة وضمان بقاءها، لذا قامت الإدارة الفرنسية بوضع الآليات للسيطرة عليها بمختلف التشريعات التي تسهل عليها مصادرة الأراضي وطرد الشعب الجزائري الغير مرغوب فيه منها، ومنحها للمعمرين الذين سعت في استقطابهم بشتى الأساليب لاستقرار في الجزائر (عدي، 1983، ص 255).

وقد كانت المراسيم والقوانين والتشريعات التي تخص مصادرة الأرض و آليات المتاجرة بها متعددة ومتداخلة، حيث أصدرت وفق مقتضي الحال وبما يتلاءم مع السياسة الفرنسية، فمرسوم 01 أكتوبر 1844 يؤكد في فصله الرابع على المصادرة من اجل المنفعة العامة، وأما مرسوم جويلية 1845 فقد أعطى الحق للحكومة الفرنسية لتعدي على أراضي القبائل المقاومة للمحتل (أجبرون، 2007، ص-ص 131-132)، وأكد مرسوم 21 جويلية 1846 على مصادرة الأراضي الغير المستغلة وضمها لأملك الدولة (عدي، 1983، ص 61)، بينما منح قانون 16 جويلية 1851 آلية لضم الغابات (سعد الله، 2007، ص-ص 24-25) لأملك الدولة، وبموجبه تم ضم ما يقارب 60000 هكتار من أراضي القبائل إلى أملك الدولة، يضاف لها قانون 19 جوان 1851 الذي أكد مصادرة الأراضي من أجل المنفعة العامة، غير أن قانون 18 جويلية 1857 فسخ المجال لأحقية اختراق ملكية الأهالي في كافة المناطق (عدي، ص 123).

وبموجب هذه التشريعات استولت الإدارة الفرنسية على حوالي نصف مليون هكتار في مختلف مناطق الوطن، ولإدراك الإدارة الاستعمارية أن معظم أراضي القبائل مشاعة وجماعية، وعقود الملكية بينهم نادرة، لذا تعمدت الآلية القانونية والتشريعية للإستلاء على المزيد من الأراضي (بوعزيز، 1986، ص 90)، وبهذه الإستراتيجية وجد الأهالي أنفسهم في مناطق نائية لا تكفل لهم لقمة العيش في ظل سياسة الحصر والمصادرة.

إن إجراءات إرساء الملكية الفردية يهدف إلى تأسيس قاعدة تملك الفرد على حساب الملكية الجماعية المتعارف عليها في الأطر التقليدية للمجتمع القبيلة في الجزائر، فهو يهدف إلى تحرير الفرد من التزاماته تجاه القبيلة، وبتحررها من سلطتها وتنظيماتها التقليدية (Nouschi, 1961, p. 252). وقد كان للمصادقة على القرار المفكك للقبائل بمجلس الشيوخ المؤرخ في 22 أفريل 1863، الأثر البالغ في دمار المجتمع القبلي الجزائري، حيث أعطي هذا القانون للنظام الكولونيالي إمكانية اللجوء إلى قلب القبيلة التي كانت منغلقة على نفسها، ومنح بموجبه حق الملكية الفردية للجزائري داخل القبيلة، مما سمح بالمعاملات التجارية الفردية مع الأوروبيين عوض التعامل مع الملك الجماعي الغير قابل للبيع وفق المنطق التقليدي المتعارف عليه داخل القبيلة (عدي، 1983، ص. 362)، وبهذا كانت ترى الإدارة الفرنسية ضرورة استخدام سلطتها للتفكيك الملكية الجماعية التي تعتبر منبع ارتباط القبيلة وصمام أمنها، فالمادة الثانية من القانون تقرر توزيع وتجزئة الأراضي على العشائر والدواوير داخل القبيلة الواحد (عدي، 1983، ص. 258)، حيث تم تعيين الحدود وتقسيم الأراضي، وتم تجميع سكان ينتمون إلى قبائل مختلفة داخل دوار واحد، وأدى هذا الإجراء إلى تفكك الرابطة العقارية السابقة وسمح للأفراد بإمكانية المتاجرة بالأرض لصالح الدولة أو الأفراد (بن أشهو، 1979، ص-ص. 59-61)، وبالمقابل احتفظت السلطة الإدارية الفرنسية بحق اقتطاع مساحات وإحاقها بالصندوق العقاري البلدي الذي يسيطر عليه الكولون، ويشير فانتان (vantan) أن قانون أفريل 1863 قد فكك القبيلة وشرذمه (بن أشهو، 1979، ص. 60) والجدول التالي يبين لنا المساحات التي تأثرت بقرار مجلس الشيوخ سنة 1863 وذلك في 13 ديسمبر 1870.

الجدول رقم (01): المساحات التي تأثرت بقرار مجلس الشيوخ سنة 1863، (بن أشهو، 1979، ص. 60).

372	عدد القبائل
667	عدد الدورات
1.037.066 هكتار	عدد السكان
1.003.072 هكتار	مساحة أملاك الدولة
1.336.492 هكتار	مساحة أملاك القسمة
2.840.591 هكتار	مساحة أملاك الملك
1.523.013 هكتار	مساحة أملاك العروش
6.333.811 هكتار	المساحة الإجمالية

الملاحظ من تطبيقات قانون أفريل 1863 أثناء القيام بمهمة تطبيق إفراس أراضي الملك من أراضي العرش، بمعنى آخر أن تنفيذ هذا القرار قد مكن من الفصل بين أراضي الخاصة، سواء كانت فردية أو جماعية، وبين أراضي العرش، لتضفي إلى الهدف الأكبر إرساء الملكية الفردية، لأنه

عن طريق إنشاء الملكية الفردية سوف يضع حد للملكية الجماعية للقبائل المشاعة (بن داهة، 2013، ص. 375)، وهذه الإجراءات القمعية لعمليات تعيين حدود الملكية بهدف إلى اغتصاب أراضي القبائل، وجعل الأرض في سوق المبادلات التجارية، وتوزيع القبائل إلى دوائر وتجميع الاعباطي لسكان ينتمون إلى قبائل مختلفة داخل دوار واحد سبب انحلال القاعدة العقارية لما قبل الاحتلال، وسمحت للأشخاص خاصة الخاضعين للإدارة الاستعمارية بالمناجزة بالأرض للصالح الدولة أو الأفراد، (بن أشمو، 1979، ص-ص. 60-59).

وما إن حل النظام المدني حتى خرجت علينا فرنسا بقانون عقاري جديد عرف بقانون وارني (Warnier)[†] جويلية 1873 (بليل، 2013، ص. 68)، والذي أكد على تبني آلية الملكية الفردية وفق القانون الفرنسي، مما يؤكد إلغاء كل الحقوق العقارية والأسس المبنية على القانون الإسلامي، أو الأعراف والتقاليد، والمناقضة في محتواها للقانون الفرنسي (زقب، 2015، ص. 592)، فقانون وراني (Warnier) تمخض عليه فتنة عقارية بين العشائر والأفراد وافرز صراع محتدم بينها كان ينتهي أحيانا بالتقاتل، فتفتتت القبيلة وقطع جذور التي تتحكم في الانتماء الحضاري والعرفي كالأنساب والأصول، غايته الكبرى تخريب المجتمع الجزائري وقطع أواصر ترابطه (أجيرون، 2007، ص. 453)، فلما كانت الروابط العائلية ما زالت قوية بين الجزائريين، وهي المعيقة في تطور الفرد الجزائري حسب الطرح الفرنسي، فإن الملكية الفردية وحدها هي التي تسمح للفرد بأن ينفصل عن قبيلته ليؤمن استقلاله الأكبر، لهذا سوف يكون الأهالي مسرورون بهذا القانون لأنه يحررهم من العلاقات التقليدية المتوارثة عن الأجداد (بن أشمو، 1979، ص. 60)، وتدعم هذا الضغط التشريعي بقانون الغابات الصادر في 09 ديسمبر 1885، وبقانون 21 فيفري 1903، وأما قانون 22 أبريل 1887 فإنه نص على أن تكون الأراضي الجماعية في متناول المحتكرين بعد أن كانت من اختصاص الإدارة، حيث استفاد المستوطنين منذ 1887 إلى 1890 على 377.877 هكتار، وذلك بفعل قانون وراني (Warnier) (statistique, 1947, p. 132)، حيث بين لنا الجدول التالي أثار تطبيق قانون ورني وقانون 1887 على ملكية الأهالي :

* ولد في سنة 1810، عين مساعدا جراح في مستشفى وهران، عين مديرا للشؤون الأهلية بوهران عام 1848، وهو نائب برلماني مثل الكولون بالبرلمان الفرنسي، وهو الذي أقترح تحويل الملكية الجماعية إلى ملكية خاصة، وتمت المصادقة على المقترح بالجمعية العامة يوم 26 جويلية 1873، للمزيد حول مواد قانون وارني انظر، بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض...، المرجع السابق، ج.2، ص. 362، محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881 و1914: دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائر بالقطاع الوهراني (عمالة وهران)، دار سنجاك الدين للكتاب، الجزائر، 2013، ص. 68، وعباد، المرجع السابق، ص. 77.

الجدول رقم(02): الوضع في 30 جوان 1899 جراء تطبيق قانون جويلية 1873 وقانون 28 افريل 1887 (بن أشهو، 1979، ص. 62).

118	عدد القبائل
167	عدد الدورات
904.414 هكتار	ملكية خاصة مثبت
436.826 هكتار	ملكية مشككة بموجب سند
233.571 هكتار	ملكية ناتجة عن قرار

نلاحظ من الجدول تطبيق القواعد الحقوقية وفق تشريع نابليون، فعند عمليات الاستقصاء لمنح سندات الملكية داخل الجماعات، نجد الكثير من أفراد القبائل قد فقد حقوقه، فعلا سبيل المثال نجد دوار سيدي موسى عام 1887، يملك كل صاحب حق بالمتوسط 1700 جزء، أي 3400 حصة، وبعد تطبيق قانون 1873 بقي 974 شخص مسجلين في دائرة الملكية واستبعد كل صاحب حق في الأراضي التي لم يجرى تحديدها بحجة أن البعض منهم يملك حصصا لا متناهية في الصغر كنتيجة للقواعد الوراثية، وبنفس الآلية في دوار سيدي حنيفة حيث تم تخفيض 6956 حصة وراثية مؤلفة من 2022 جزء إلى 1255 شهادة ملكية، أي تم حذف 5701 حصة مما يشكل 80 بالمائة من أصحاب الحق، وبهذه الإجراء وضغط السماسرة والمرابين، والضرائب على اختلافها، مما أدى إلى ضياع العنصر الأهلي قاعدته الاقتصادية، خاصة أن إجراءات الإدارية والقضائية لإثبات سند الملكية كانت معقدة وباهضة، مما زاد في تهاوى الرصيد العقاري للأهالي (بن داهة، 2013، ص-ص 63-64).

إن تحديد أراضي العرش والقبائل وحصصها، ثم رسم حدودها وتقسيم كل حد إلى دواوير، ومن ثم توزيع الأراضي إلى ملكيات فردية بين مختلف سكان الدواوير غايته تفتيت ملكية العرش والقبيلة (الجيلالي و قداش، 2012، ص. 116)، بمعنى بتر الملكية الجماعية، حيث أصبح الأفراد قادرين على التصرف فيها حسب رغباتهم، ونتج عن تلك السياسة نزاع بين مختلف شرائح المجتمع وحالة تهمان وعدم استقرار دائمة ومستمرة (سماتي، د س، ص-ص 166-167)، إذ لم يبق للمستعمر سنة 1934 سوي 19 قبيلة دون تفكيك وتفتيت، وحوالي 1.450.000 هكتار دون مسح، حيث شملت عمليات المسح سنة 1870 حوالي 6.833.81 هكتار، ونتج عن هذا الإجراء تصدع في المجتمع بشكل كبير وخطير، إذ بدأت الأراضي المخصصة للاستراحة والرعي تنحصر تدريجيا، مما يعني خنق

القبائل (بيرم، 2006، ص-ص 68-69). والذي يؤدي بدوره إلى تداخل مجتمع القبيلة في ما بينه، حيث بدأت نزاعات على الأرض وعلى أماكن الاستراحة والرعي ظاهرة للعينان في مختلف مناطق الوطن، خاصة أن الزعامات القبلية قد فقدت قدسيتها في كثير من المناطق بعد أن طوقت الإدارة الفرنسية قدسيتها بالإدارة المدنية والقضاء الفرنسي، وزعزت قاعدتها الاقتصادية (سعد الله، 2007، ص. 34).

ومع تطور الوضع ونمو هجرة المعمرين قامت الإدارة الفرنسية بسن قانون 28 افريل 1887 يتيح حق ولوج الأراضي العرشية، وسد مختلف ثغرات قانون جويلية 1873، ليتبع في ما بعد بقانون جانفي 1926 الذي فكك مختلف الصعوبات التي وجهتها الإدارة في ما يخص المعاملات العقارية، حيث منح الإدارة الحق في القيام بعمليات التحقيق الجزئية والإجمالية، إذ يهدف هذا التشريع إلى التأكد من تصفية أرض العرش من جميع المعاملات المهمة، وبهذا تغيرت الطبيعة القانونية لأرض العرش من أرض جماعية إلى ملكية خاصة قابلة لجميع أنواع التصرف والمعاملات التجارية (chentouf, 2003, p. 23)، وعليه عرفت المساحات الزراعية للجزائريين تراجعاً رهيباً لصالح الأوروبيين ولعل الجدول التالي يوضح لنا تطور المساحات الزراعية للكولون في ما بين 1850-1954.

الجدول رقم (03): تطور المساحات الزراعية للكولون في ما بين 1850-1954 (بن داهة، 2013، ص. 149).

السنة	المساحة بالهكتار
1850	115000
1880	1245000
1900	1912000
1909	2319447
1920	2581000
1930	2346667
1940	3045000
1950	2726700
1954	3028000

نلاحظ من الجدول تسارع الإدارة الاستعمارية في نزع الملكية العامة وتعميم الملكية الفردية على الجزائريين، وذلك لتسهيل تملك المستوطنين، وهي مشكلة ترافقها عملية طرد تعرض لها الجزائريون فالحكومة الفرنسية عملت على إصدار تشريعات سهلت نقل الملكية وسمحت بمصادرة الأراضي، ثم

إنشاء المؤسسات العقارية[‡]، والتعاونيات الزراعية، وإتباع سياسة منح القروض كآلية للسيطرة على كل ما هو للجزائريين[§]، بهدف تفكيك أواصر الكيان الاقتصادي للمجتمع الجزائري، لأن الملكية الجماعية كانت تعزز شكلا من أشكال التضامن والتلاحم بالدفاع عن تلك الأرض، كما أن قوات الاحتلال عدتها قاعدة للمقاومة الأهلية التي تشكلها الملكية العائلية الجماعية (قداش، 2008، ص.162).

الجدول رقم (4) : بنية السكان الزراعيين الجزائريين (بن أشهرو، 1979، ص. 299).

ملاكون	1.775.603	48 بالمائة
مزارعون	107.637	3.5 بالمائة
خماسون	1.147.476	31.4 بالمائة
عمال	598.743	6.4 بالمائة

والملاحظ من الجدول أن النسبة العالية للملكيات والمقدرة 48 بالمائة، هي عبارة عن ملكيات صغيرة تقدر 10 هكتار فقط، فالتفتيت الحاسم للأرض أفرز كتلة فقيرة والتي تتشكل من أغلب الفلاحين الجزائريين، وتعتبر النسبة العالية للخماسين والمقدرة بـ 31.5 بالمائة مؤشرا على تسارع تحويل

[‡] أهم المؤسسات العقارية الخاصة بالقرض الأهلي، والمؤسسات الأهلية للاحتياط، والمؤسسات الزراعية للاحتياط، المؤسسات العقارية الخاصة بالقروض الموجهة للكونون، صناديق القرض العقاري والتعاضديات، كما تم تأسيس الصناديق الجهوية للقرض الزراعي الذي تأسس بمقتضى قانون جويلية 1901، والشركة التعاونية لزراعة، ومؤسسات القرض المختلفة، مثل القرض الليوني، وبنك تيبو، والشركة العامة، والمؤسسات = الجديدة للقرض التي فتحت عام 1913، والبنك الصناعي لإفريقيا الشمالية عام 1919، كانت هذه المؤسسات تقدم قروضا وترافق المعمرين في حياتهم الزراعية والتجارية، وهي سندهم في السيطرة على الأهالي، الذي كان محروما من القروض وفرضت عليه شروط قاسية، كتملك الأرض، وحسن السيرة، ودفع الضرائب بانتظام، وليس له متابعات قضائية، وأن يكون مقيما إقامة دائمة في الدوار الذي ينتسب إليه، وعلى العموم عادت سياسة القروض على المجتمع الأهلي بفقدان موارد العيش والاستقرار، واستغلال طاقاته في خدمة المستعمر والمعمرين، للمزيد انظر: الصالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وأثرها على المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص: 177-187. نقلا عن .

Réne Gallissot, L'économie de l'Afrique du Nord, collection que, sais , puf, paris France, , 1969, p46

[§] في عام 1880 عرضت البنوك الفرنسية قروضا مرهونة، حيث تقدم لها الكولون بأعداد كبيرة، ومع مرور الزمن تمكنت البنوك من فرض رقابتها على توزيع الإنتاج الزراعي والإشراف على عمليات الجمع والتخزين، والنقل، والبيع، وزيادة هذه العملية بالاتحاد الجمركي مع فرنسا عام 1892، حيث أوقعت البنوك المجتمع الأهلي في محنة تمثلت في تكاثر التعامل بالربا، ونشاط التعامل النقدي مما أفقد السكان مخزونهم من الحبوب في أيام الأزمات، حيث نجم عن ذلك الكثير من المجاعات والعوز جراء السياسة الفرنسية، للمزيد انظر: Abdala Laroui, op cite, pp104-106.

ملكية أراضي الجزائريين إلى ملكية فردية، ويعبر من جهة أخرى على تفكك القاعدة الاقتصادية التقليدية الجماعية التي كانت تضمن لقمة العيش للفرد.

ويمكن كذلك أن نستنتج من الجدول بروز ظاهر العمل بالأجرة كسمة جديدة داخل المجتمع الجزائري والتي كانت نتاج مصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين من طرف الإدارة الفرنسية حيث قدرت نسبة العمال بـ 6.4 بالمائة.

وقد زاد الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري تأزما مع تصاعد التوترات العالمية مما زاد في منحى المضاربة، خاصة مع شح المحاصيل، وزيادة الطلب بفرنسا على المنتجات الجزائرية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار (الدسوقي، 2011، ص. 50)، وتمخض عن هذا الوضع ما يعرف بالتضخم النقدي، وانخفاض في القدرة الشرائية بشكل كبير لجميع أطراف المجتمع الجزائري، وبعد

سنة 1917 سارعت الشركات الأهلية للاحتياط في استخلاص الديون التي على عاتق الفلاحين، وهذا ما أدى بمصادرة أغلب الأراضي التي عجز أصحابها عن تسديد القروض المستحقة عليهم.

وتؤكد الإحصاءات على أنه في عام 1938 تم إنشاء 211 شركة موزعة على العملات الثلاثة، ففي عمالة الجزائر يوجد بها 58 شركة، وأما عمالة وهران فقد كان بها 85 شركة، وأما عمالة قسنطينة فقد كان بها 78 شركة، وقدرت الدراسات العدد الإجمالي للمنخرطين في هذه الشركات بحوالي 518582 منخرط (الدسوقي، 2011، ص-ص. 50-51).

لقد كانت تهدف هذه المؤسسات في أبعادها إلى تفكيك المنظومة الاقتصادية التقليدية ودمجها في المنظومة الاقتصادية الرأسمالية المبنية على النقد هذا من جهة، ومن جهة أخرى بغية تعرف الإدارة الفرنسية على الأملاك الباقية، ومدخلها السنوية للفلاحين الجزائريين، ومن ثم إخضاعها إلى ضرائب إضافية، وقد كان لسياسة القروض وفوائدها السنوية العالية أن جعلت من الفلاحين عاجزين عن تسديد الديون مما نجم عنه بعد المصادرة إضافة كتلة جديد من الفقراء إلى المجتمع الأهلي (بهلول، 1980، ص-ص. 261-262).

هذا الدمج الآلي والمضغوط بفعل سياسة القروض أدى إلى حالة من التشرذم للكتلة الأهلية والتي صانت فئة منها ممتلكتها لفترة طويلة، حيث أدى بها ضغط المعاملات النقدية إلى الدخول في عالم جديد مبني على الربح والخسارة، مما زاد في تصدع وتفكك النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري.

وفي هذا الصدد يذكر ياكونو كزافي (yancou-x) أنه في ما بين سنة 1881- 1891 قامت محكمة الشلف (الأصنام) بـ 102 علمية إباحة أهلية لحوالي 14000 هكتار، وسلب 12000 أهلي ملكياتهم، ولم يتعد سعر الهكتار فرنكين اثنين، بل فرنك ونصف فرنك في بعض الحالات (سماتي، د س، ص 261).

وبهذا تحطم الفلاحون نتيجة انتزاع ملكياتهم الزراعية والفلاحية، وأرغموا على بيع ما تبقى منها بأيديهم نتيجة لإرهاقهم بالضرائب، وتطور الربا، وانتشار المعاملة بالنقد، مما أدى إلى انخفاض متصاعد في ملكياتهم الزراعية. حيث تؤكد الدراسات سنة 1883 على تهاوي الملكيات الزراعية للأهالي إلى 18.88.410 هكتار، وفي عام 1901 انخفضت إلى 5.791.255 هكتار، ويمثل هذا الرقم 20 بالمائة خلال 20 سنة، وكشف تحقيق عام 1900 بأن هناك 7.281.838 هكتار من الأراضي الخاصة، و1.912.900 هكتار من أراضي العرش، وخص تحقيق أجري عام 1912 الجزائريين بمساحة 6.460.340 هكتار من الأملاك الخاصة و2.766.934 هكتار من أراضي العرش (بوعزيز، 1986، ص.54) واحتفظت الدولة بملكية أراضي الغابات**، وشملت أملاك الدولة في 31 ديسمبر 1894 المساحات العامة التالية، عقارات غير الغابات 849.987 هكتار غابات 2.33.16 هكتار، عقارات ذات منفعة عامة 28.394 هكتار (بن أشهيو، 1979، ص.82)، و1.457.829، والجدول التالي يوضح لنا البنية الاجتماعية في الأرياف عام 1901.

الجدول(5): توزيع السكان الجزائريين في القطاع الزراعي، (بن أشهيو، 1979، ص.228).

النسبة المئوية بين السكان العاملين بالمائة	اليد العاملة 620.899	النسبة المئوية بين السكان الزراعيين بالمائة	إجمالي (رجال+نساء+أولاد) 1.768.000	ملاكون
3.3 بالمائة	37.455	3.3 بالمائة	107.499	مزارعون
30.9 بالمائة	350.715	30.9 بالمائة	998.935	خماسون
11.02 بالمائة	151.108	11.02 بالمائة	356.128	عمال
100 بالمائة	1.135.166	100 بالمائة	3.230.647	مجموع

**ألزم قانون 14 جويلية 1874 الأهالي المستقرون بالقرب من الغابات بمراقبتها، ومن لم يمثل لذلك يطبق عليه قانون الغابات المنصوص عليها في الفصل 08، كما حرم الرعي فيها طبقا للفصل 149، وتفرض غرامات جماعية على كل الاعراض والدواوير، خلافا لما يلحق بهم من عقوبات فردية على أصحاب التعديت والجرائم وشركائهم، وذلك في حالة نشوب حريق في إحدى الغابات وتجري عليهم مختلف العقوبات المنصوص عليها في الفصل 463 من القانون. وبهذه الإجراءات العقابية فقد الأهالي الكثير من أراضيهم لصالح الدولة والمعمرين، واستنفذت الإدارة كل ما بقى للأهالي من أموال بسبب العقوبات التي نص عليها قانون 14 جويلية 1874، عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 209-208.

نلاحظ من الجدول أن البنية العالية للخماسين تشكل المؤشر الحاسم عن تحول ملكية الأراضي الجزائريين إلى الملكية الخاصة، ويعبر بدرجة أكبر على استحواد القانوني وغير القانوني على أراضي الجزائريين^{††}، ويكشف الجدول من جهة أخرى عمليات المصادرة العنيفة للملكية الفلاحين الجزائريين، ويقدم صورة على استغلال قوة العاملة من قبل الرأسمالية الفرنسية كنتيجة حتمية لنزع ملكياتهم، مما يدفع بالأهالي للبحث عن عمل لدى المعمر، إذ يشكل الخماسون الشريحة الأكثر استغلالاً والأكثر خضوعاً للرأسمالية، وهذا الضغط الممارس على المجتمع الجزائري يحصل المالك على منبع لا ينبض من اليد العاملة الرخيصة، بفضل قسم ضئيل من الإنتاج، والجدول السابق يوضح لنا تصاعد منحنى التفجير للمجتمع الجزائري والذي نتج عنه كلفته كبيرة ومتزايدة من اليد العاملة الرخيصة.

وبداية من 1930 أخذت ملكيات الأهالي الزراعية الصغيرة تتقلص، وتظهر بدلها ملكيات متوسطة، في حين جزئت نسبة أخرى منها إلى ملكيات أصغر، ففي عام 1950 كانت هناك 438483 ملكية مساحة كل منها أقل من 10 هكتار، وتغطي 1.378.000 هكتار، وكانت هناك 167.170 هكتار ملكية متوسطة المساحة كل منها 19 هكتار وتغطي مساحة 185000 هكتار وتمثل 43 بالمائة من ملكيات الأهالي، مقابل 35 بالمائة سنة 1930، وهناك 16580 هكتار ملكيات متوسطة مساحة كل منها 66 هكتاراً^{††}، وتغطي مساحة 1.096.600 هكتار، ويمثل 14.9 بالمائة مقابل 21 عام 1930، وهناك 8499 ملكية متوسطة مساحة كل منها 200 هكتار وتغطي مساحة 1.683.800 هكتار (بوعزيز، 1986، ص 70).

ومن منظور السياسة الفرنسية التي كانت تسعى إلى إحلال فروق اجتماعية وذهنية في بني المجتمع الجزائري، حيث سعت إلى إرساء التخصص، وذلك بالقيام بتجزئة الأرض، وتجزئة العمل الاجتماعي وذلك بإضفاء طابع التخصص، بحيث تتفوق فيه العلاقات الشخصية على منطلق العلاقات الاجتماعية اللاشخصية، وقد برزت آثار هذه السياسة في بيئة اجتماع المجتمع الجزائري من خلال الطبقات التي أنتجتها سياسة الاحتلال حيث ظهر طبقات متكاملة، وأخرى متصارعة أو متعارضة (يانيك، 2007، ص.ص. 15-22).

^{††} لقد كانت البرجوازية الصغيرة في كثير من الأحيان حليفة للبرجوازية الكولونيالية، حيث استطاعت هذه الفئة المرتاحة اقتصادياً من إعادة تشكيل نفسها في المناصب الإدارية التي توفرها الإدارة الفرنسية وبخاصة المؤسسات التعليمية، وبدرجة أقل يهجر الفلاحون متوسطي الحال اجتماعياً إلى المدنية رغبة منهم في تسجيل أبنائهم في المدارس الأهلية التي بناها جول فيري، وهكذا بدأ صيرورة إعادة لتشكيل اجتماعي داخل أوساط السكان الجزائريين المسلمين المقيمين في المدن، للمزيد حول التطور الاجتماعي وإعادة بناء والهيكلة الفكرية الهرمي الجزائري، محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم التغيرات في المجتمع الجزائري المعاصر، د. ط. الجزائر، ديوان المطوعات الجامعية، دت، ص: 75-76. وكذلك جمال خرشي، المرجع السابق، ص: 386-387.

وبداية من الحرب العالمية الثانية بدأ الانحسار يظهر في سوق العمل الزراعي المأجور سواء على صعيد العمال الدائمين، أو على صعيد العمال الموسميين وفي نفس الوقت تفاقمت أزمة فئة الفلاحين ذوي الملكية الصغيرة بسبب هبوط الإنتاج الزراعي، مما حتم على هذه الطبقة التخلي عن أراضيها وممتلكاتها، وقد أدى هذا الأمر إلى إضعاف متنامي لقاعدتها الاقتصادية المفككة مسبقا بسبب الضغط السكاني، هذه العملية دفعت حركة الهجرة نحو المدن (بن أشنهو، 1979، ص.343).

وبفعل الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة انتقلت نسبة سكان المدن 28 بالمائة من مجموع سكان الجزائر عام 1878 إلى 44.6 بالمائة سنة 1936، فمدينة الجزائر وحدها بلغ عدد النازحين إليها ما لا يقل على 80.000 نسمة عام 1954 يسكنون في 120 حي قصديري في ظروف مأسوية مهمشين وضحايا للانشطار بين الريف والمدينة (بن داهة، 2013، ص. 46)، فالكثافة السكانية المسلمة من جنس الذكور بلغت عام 1955 حوالي 230000 رجل، من بينهم 1850000 يقطنون الأرياف، وحوالي 450000 في المدن، ومن هؤلاء نجد 300000 بطالا (أجيرون، 2007، ص. 478).

وقد بلغ مجموع الأراضي التي تم الاستحواذ عليها من سكان الريف لمصلحة المستوطنين الأوروبيين خلال الفترة الممتدة من 1840-1950 بـ 2.703.000 هكتارا (تركي، 1985، ص.84)، وترتب عن نزح الملكية انتشار الفقر والبطالة بين الأهالي بحيث بلغ عدد العاطلين عن العمل قبل اندلاع الثورة التحريرية نوفمبر 1954 بـ 91 بالمائة، إلى جانب هذا العدد هناك نسبة عالية من العاملين بصورة متقطعة، وقد فرض هذا الوضع المندهور على سكان الأرياف مغادرة قراهم في موجات من الهجرة إما إلى المدن الكبرى دخل الجزائر بحثا على العمل، حيث أصبحوا يعيشون في أحياء ملاصقة بالمدن في ظروف قاسية وسيئة جدا، وإما الهجرة إلى فرنسا للعمل في القطاعات الصناعية (سماتي، د س، ص-ص.85-86).

نستنتج مما سبق تلاشى الهيكل الضامن الذي يضم الأفراد وجمعهم، وأصبح المجتمع الأهلي تحت رحمة الإدارة الاستعمارية، فالقنوات الضامنة والحامية للمجتمع لم تعد تؤدي وظيفتها وأصبحت القبيلة بشلل وبتفكك عميق، وهذا ما أكده المؤرخ أندري جوليان بقوله: "إن قبائل المخزن والزماملة بالمنطقة الوهرانية ضيعت أخصب أراضيها، وكذلك سكان دائرة عين تيموشنت وفي وسط البلاد فإن أولاد قصير بسهل شلف تقلصت مساحة أرضهم من 39000 هكتار إلى 27193 هكتار، في ظرف عشرين سنة، لقد أصبح أغلبهم ملاكا فرادى فباعوا ممتلكاتهم للمضاربين فحصل أحدهم فورا على 800 هكتار"، وهذا ما لاحظ كذلك لباصي (Lapasset) عند عودته إلى الشلف بعد غياب دام عشرة سنوات، حيث أكد على: "...فقد تدهورت المعنويات، ودلت عليها ثورة اجتماعية، وفلاحيه عاجزة عن تصدير هذه الفوضى، ففي الناحية الشرقية لم تترك مخططات تجميع الأهالي سوى المناطق الجبلية بجهة القبائل والأوراس... فتحول السكان الحضري إلى بدو" (سماتي، د س، ص.193).

ومع استمرار نمو السكان الأوروبيين ففي عام 1926 كان عددهم 833000 نسمة، وارتفعوا عام 1931 إلى 881600 نسمة، و عام 1954 إلى 984000 نسمة، وكان معدل ازديادهم 1 بالمائة تقريبا، ويتوزعون من الناحية الاقتصادية على الفئات التالية 14.4 بالمائة ينتمون إلى قطاع الزراعة، و28.6 بالمائة ينتمون إلى القطاع الصناعة، و57 بالمائة إلى قطاع التجارة والخدمات العامة. والملاحظ حسب الدراسات أن منذ عام 1930 زاد عدد الملكيات الأوروبية الكبيرة التي تستخدم الآلات بمقدار 18 بالمائة، وازدادت مساحتها بمقدار 30 بالمائة، على حساب الملكيات الأوروبية المتوسطة، والصغيرة، وتسبب ذلك في تراجع عدد المالكين من 34821 عام 1930 إلى 17129 عام 1954 وقلت معها نسبت المزارعين المستأجرين من 16 إلى 10 بالمائة، وهبطت نسبة ذوي الأجور الريفيين و هم الموظفون والعمال منة 43 بالمائة عام 1903 إلى 25 بالمائة عام 1954 (بوعزيز، 1986، ص.47).

ومع تطور أساليب الري والسقي والتقنيات الزراعية لديهم سواء في زراعة الحبوب أو الكروم أو الحمضيات حيث توسع استعمالها خاصة بعد عام 1948، حيث كانت كل حاصدة تعوض 100 عاملا، وزادت المساحات المخصصة للكروم ففي عام 1926 كانت 226000 هكتار، وفي عام 1935 وصلت إلى 400000 هكتار، وتضاعفت إنتاجها السنوي كذلك، ففي أعوام 1920 كانت تنتج 9.265.000 هيكتوليترا وفي عام 1953 أنتجت 19.3 مليون هيكتوليترا، وارتفع إنتاج الحمضيات من 100 طن قبل الحرب العالمية الثانية إلى 340 طن عام 1954 قدرت قيمتها بستة مليارات من الفرنكات.

ورغم أن المزارعتين الأوروبيين المداومون للزراعة كانوا أقل من 10 بالمائة من مجموعهم العام إلا أنهم يجنون 55 بالمائة من الإنتاج الكلي النباتي والحيواني، و66 بالمائة من الإنتاج النباتي وحده، و يمثل رأسمال أملاكهما بالأرياف 600مليار فرنك و يقدر دخلهم السنوي الصافي بمبلغ 93 مليون فرنك (بوعزيز، 1986، ص.48).

أما الإنتاج الصناعي فقدرت الدراسات بـ 15 آلاف شركة و150 ألف مشروع أوروبي صغير ويسهم في ثلثي الإنتاج الوطني الجزائري العام، ففي عام 1937 كان هناك 667 مشروعا أوروبيا تستخدم 51652 أجيروا وارتفع العدد عام 1958 إلى 94103 أجير (بوعزيز، 1986، ص.49).

لقد برزت في المجتمع الجزائري فئات جديدة تعمل في القطاع الزراعي وهي : (الخماسون، المزارعون المستأجرون، والعمال المأجورون)، وقد أدخل المستوطنون مؤسسات زراعية بديلة أكثر على نظام المشاركة في المحصول، لأن نظام المشاركة عادتا ما يكون أكثر كلفة، فقبل عام 1914 كان التمايز الاجتماعي بين الجزائريين قد احتد كثيرا، فبنية السكان الزراعيين تألفت من 1.777.603 من الملاكين (6.48 بالمائة)، و107.637 من الزارعين (3.5 بالمائة) و1.147.476 من الخماسين (31.4 بالمائة) و598.743 من العمال أي (6.4 بالمائة)، على إن النسبة العالية للملكيات (57.7 بالمائة) وهي ملكيات صغيرة جدا

في معظمها، باعتبار أن 55 بالمائة من الملاكين يملكون أقل من 10 هكتارات، وتشكل النسبة العالية للخماسين مؤشرا حاسما عن تحول ملكية أراضي الجزائريين إلى الملكية الخاصة. نتيجة تطبيق القوانين العقارية التي فتتت الملكية الجماعية بتجزئة الأرض وفرنتستها، مما يضعف أسس وجود الفلاحين الذين كانوا مهدين دوما بالعبء الضريبي وتقلبات الطقس، والأساليب الربوية التي يتعرضون لها مقابل رهن أراضيهم لصالح الأوروبيين: "فيتنازل المقترض ماديا عن أرضه كضمان ويصعب عليه في الغالب استردادها (مهديد، 2006، ص.156).

وفي هذا الصدد يوضح لنا كمال كاتب أهداف هذه الإستراتيجية الفرنسية بقوله: "... تحطيم الوحدة العرقية التي تجعل من العشيرة وحدة ترابية محددة في التشريع الفرنسي، ولا يتناسب مع المجموعة القبلية فالأمر يتعلق بتشتيت العشائر"، ويضيف في مقام آخر: "...العشيرة تشكل من وجهة نظر الفرنسية طابعا ظريفا وقابل للنهاية، فهو يعرقل تملك واستغلال الأرض وهما قاعدة السلطة وفخر القادة، لذا يجب أن تتحول أو تمحى" (بن داهة، 2013، ص-ص.61-63).

و من الناحية التجارية سيطرت الرأسمالية الاستعمارية على السوق الجزائرية، وفتح المجال للبضائع الفرنسية لتتحطم الصناعات التقليدية الجزائرية وإنتاج الأهالي، فقد تم ربط الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا عام 1851 ثم تم احتكار النقل البري والبحري بعد ذلك، خاصة بعد طرد الفلاحين والعمال من أراضيهم، فانهارت القدرة الشرائية، و تحطم معها رأسمال التجارة الجزائرية (بوعزيز، 1986، ص.49).

وقد أصبحت صادرة الجزائر إلى فرنسا تشكل 70 بالمائة، و33 بالمائة من وارداتها تأتي من فرنسا، حيث أصبحت الجزائر تلعب دورا هاما في ازدهار الاقتصاد الفرنسي، وفي عام 1953 ارتفعت واردات الجزائر إلى 76 بالمائة أغلبها مواد غذائية وأدوات صناعية، في حين ارتفعت صادرات الجزائر إلى فرنسا ب 78 بالمائة والمشكل من المعادن والمنتجات الزراعية (بوعزيز، 1986، ص.50).

لقد ارتبطت المبادلات التجارية التي تجري مع فرنسا بالتجهيز الصناعي بالجزائر بالمواد الغذائية ونمو المزروعات التجارية التي يحتكرها المعمرين، والصناعات المنجمية، إذ كان ازدهار رؤوس الأموال الاستعمارية سببا في تدهور طبقة الملاك الصغار الجزائريين الذي انخفض عددهم من 25 ألف عام 1920 إلى 21 ألف عام 1954 (بوعزيز، 1986، ص 50)، وأمام هذا الوضع بدأت تعاسة الجزائريين تزداد، إذ تراجع منتوج الحبوب بنسبة 20 بالمائة، وعدد الأغنام إلى النصف ما كان عليه، ولم يزد دخل الشهيوي للفرد الجزائري على عشرة آلاف فرنك على أكثر تقدير، في حين أصبح الدخل الزراعي للأوروبيين يمثل 95 بالمائة حمضيات، و 90 بالمائة خمور، و 20 بالمائة شعير، و 40 بالمائة بقول، و 30 بالمائة زيتون، وهذه كلها تشكل قسما مهما من الإنتاج التقليدي للجزائريين، وبهذا الإستراتيجية الفرنسية المدمرة تعقدت حياة سبعة ملايين جزائري، وانتشرت البطالة بشكل خطير، واضطر المزارعون للهجرة للمدن الأوروبية (بوعزيز، 1986، ص.52).

و ترتب على عمليات مصادرة أراضي القبائل، تحرر الفرد من القبيلة، ونقص مصادر العيش، وزيادة الاستهلاك نتيجة لنمو الديموغرافي (كاتب، 2011، ص.121) الذي عرفته الجزائر، هذه الكتلة البشرية السائر في النمو كانت مكبله بالضرائب (أزغيدى، د س، صفحة 210) المباشرة والغير المباشرة، في لم تكن فقط ممولة لخزينة الدولة بقدر ما كانت شكلا إداريا آخر لإخضاع الأهالي لسلطة المستعمر، وانبثق عن إجراءات المصادرة والمكننة كتلة من المكدرين والمكدرين واستغل المعمرين قوة سواعدهم لخدمة أرضهم بأبخس الأثمان (بوعزيز، 1986، ص-ص.54-55)، وتسبب هذا الوضع من جهة أخرى في هجرة ريفية معتبرة نحو المدن الداخلية وقرى المعمرين، (أجيرون، 2007، صفحة ص.478)، وبسبب هذا الوضع اختل التوازن السكاني، وأصبح الفلاحون الجزائريون يبحثون عن حل لأزمتهم التي أملت بهم في الهجرة إلى المدن المجاورة أو إلى الخارج وبوجه أخص فرنسا، فبينما بين 1920-1930 بلغ عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا وحدها 40.000 مهاجر، وفي عام 1937 وصل عددهم إلى 66.000 مهاجر، لينتقل هذا الرقم إلى 194.500 مهاجرا عام 1945، وإلى غاية عام 1961 قدر عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا 400.000 مهاجر (بن داهة، 2013، ص.41).

إن التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري كان نتيجة للضغط المسلط عليه من قبل الآلة الاستعمارية، إن تناقص الفضاء القبلي جراء القوانين العقارية والمصادرات وكتلة القوانين العقابية (طاعة، 2008، ص 83)، قد أدى إلى فقدان المجتمع القبلي لتوازنه الأصلي، وبالتالي استحالة إعادة إنتاج نفسه في هذه الظروف، وتجلت تفكك القبائل (ورتى، 2011، ص.141)، في عجزها عن تأمين حاجياتها الأساسية، فالعلاقات داخل القبيلة تقطعت وأصبحت مجرد صورة في ذهنية الفرد لا قيمة لها، بل مالت في الكثير من الذهنيات الجزائرية إلى الاختفاء، أما فروعها فانفصلت عن بعضها البعض، والعائلات مالت إلى الانعزال والتفرد، والفرد تحرر من التزاماته الجماعية، واخذ طريقه نحو البقاء بعيدا عن نظمه التقليدية، واضحي تائها متجولا باحثا عن لقمة العيش لعياله عند المعمرين.

ثالثا: اثر السياسة الإدارية الفرنسية في تفكيك البنية القبلية الجزائرية .

بالموازاة مع عملية تفكيك القبائل عبر القوانين العقارية وضع المستعمر منظومة إدارية للتحكم في الأهالي، وبترابطهم التقليدي مع الأطر التقليدية التي تسيره، والمثلة في القبيلة ورئيسها، وذلك بالتقرب منهم ومراقبتهم، ووفقا للإستراتيجية الإدارية التفكيكية الفرنسية للقبيلة، تم تأسيس ما يعرف بالمكاتب العربية عام فيفري 1844، مهمتها الأساسية الإعلام، والرقابة، والتفتيش، ومنحت صلاحيات متعددة، ووظيفة إدارية، وإدارة الضرائب، والإحصاء، وجولات التفقد عبر القبائل، بمعنى مراقبة وتسيير شؤون الأهالي (أجيرون، 2007، ص-ص.251-252)، واعتبرها الكثير من الدارسين أنها مؤسسة استخباراتية، ساهمت وفق استراتيجيات المستعمر إلى ولوج القاعدة البنائية للمجتمع

الجزائري (Ernest, 1880, pp. 105-106) إذ يؤكد الإمبراطور نابليون الثالث (Napoléon III) * (tiab, p. 56) في رسالة إلى ماكهمون (Mac-Mahon) * (بن داهاة، 2013، ص.51) والمؤرخة في 25 جوان 1865 على أن المكاتب العربية قد حطمت القبائل وأخضعها لمختلف القلائل الإدارية، فلمهام الموكلة رسميا للمكتب العربية تتمثل في الجمع بين مصالح تجمعات الأهالي المجاورين للمراكز الاستيطانية (فركوس، 2006، ص.96). وبشكل جلي وواضح تتمثل مهمتهم في تفكيك الروابط التقليدية، والتي كانت تسند مختلف عشائر القبيلة إلى بعضها، وهذا ليسهل ربطها بالبلديات الفرنسية المستحدثة في الجزائر (أجيرون، 2007، ص.252)، ومما لاشك أن مؤسسة المكاتب العربية بمجرد نشأتها بدأت تحاول أن ترسم تنظيما إداريا جديد للقبائل الجزائرية. وللبلاذ بشكل عام، حيث تم تقسيم القبائل من طرف ضباط المكاتب العربية إلى مجموعة من القيادات، وتضم كل قيادة بدورها مجموعة من القبائل والعشائر، وكان على رأس كل قيادة قائد أهلي، وكل قبيلة أو عشيرة على رأسها شيخ، لأن المكاتب العربية ظلت تشتغل من خلال رؤساء والزعامات كوسائط بينها وبين القبائل (أجيرون، 2007، ص.252)، فهذه المكاتب مصير 2.5 مليون أهلي منتشرين على أرض الجزائر (بوعزيز، 1986، ص-ص.35-37)، وفي هذا الصدد يؤكد أحد الضباط الفرنسيين على دور المكاتب العربية بقوله: "لم يبقى بشر في البلاد لا نعرف أدنى أسراره، لقد نجحنا في كل مكان و أحصينا كل شيء بدقة، وإستنار تاريخ كل القبائل بفضلنا وقرنا الأمن في كل ما كان كما لم يحدث من قبل" (أجيرون، 2007، ص.257). وكان لوضع هذا الكيان الإداري الجديد بالقرب من القبائل، انعكاسات كبير على القبيلة خاصة وزعمائها، حيث استطاعت وبالتدرج معرفة خباياهم ومكامن ضعفهم، فتصادم رؤساء القبائل و العشائر في ما بينهم يضمن الأمن للسياسة الاستعمارية، وأصبحت سميتهم مراقبة بعضهم البعض حتى زال تأثيرهم وأصبحوا في العهد المدني بعد أن عوضوا بقياد أقل منهم شأن سوى أعوان و خادمين مخلصين للإدارة الفرنسية (أجيرون، 2007، ص.258).

* هو لويس نابليون، ولد بباريس في 20 افريل 1808، وهو ابن شقيق نابليون الأول، التحف بالمدرسة العسكرية بسويسرا، تخرج منها برتبة ضابط، ونفي عام 1836 إلى البرازيل و منها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها انتقل إلى بريطانيا، عاد إلى فرنسا عام 1848 بعد سقوط النظام الملكي، انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية، من أعماله أطلق سراح الأمير عبد القادر، زار الجزائر مرتين في سبتمبر 1860 و الثانية في ماي 1865، أعلن الحرب على بروسيا في جويلية 1870 انتهت بانهزامه ووقوعه أسيرا في 02 سبتمبر 1870، وبعدها نفى إلى بريطانيا و بها توفي في 09 جانفي 1873. للمزيد انظر:

Mohamed . taib , *la chronologie algérienne 1830-1962*, tome1 imprimerie ishak, boufarik, Algérie, 1999, p56

* ولد عام 1808، ماريشال، وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية، وهو من أصل إيرلندي تخرج من مدرسة سان سير في 1827، عين عضوا بمجلس الشيوخ، وحاكم عام للجزائر 1864، صدر في عهده قراران 1865 و 1867، الخاص بمنح الجنسية للجزائريين، انظر، بن داهاة، المرجع السابق، ج.2، ص.501، وكذلك سيدي صالح، المرجع السابق، ص.40.

وما إن تم المصادقة على قانون 22 أبريل 1863 حتى تم تقسم القبيلة إلى وحدات صغيرة غير متجانسة، وكونت منها ما يعرف بالدوار (بن أشهره، 1979، ص.163)، وأصبح هذا الأخير الخلية الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في الوسط الريفي القبلي، حيث تم توزيع القبائل إلى مجمعات اصطناعية لا تنسجم مع النظام القبلي الذي ألفه الأهلي، وذلك لفك رابطا اجتماعيا كان لا ينفار لولا سياسة الفرنسية، وانعكس هذا الوضع على التوازن الاجتماعي، مخلفا حالة جمود اجتماعي وانقطاع النسق الاجتماعي للمجتمع الجزائري جراء تجزئة الأرض وتأسيس الدوار (سماتي، د س، ص.180)، والمشكل من بقيا القبائل المجزئة كخلية إدارية بديلة عن نظام القبيلة، والذي انبثق على قانون 1863 فأبعاد إنشاء الدوار هو الحد من تأثير زعماء القبيلة وإرساء قاعدة إدارية للقطيعة مع النظام الأهلي القديم، حيث أصبحت وبالتدرج اغلب سلطات زعماء القبائل وأعيانها في يد الإدارة الفرنسية.

وبقيام الجمهورية الثالثة، قام مقام المعمرين بالإعلان عن تطبيق النظام المدني، حيث أقر مرسوم 29 مارس 1871، تقسيم الجزائر إلى إقليمين الشمالي مدني والجنوبي عسكري، ودعا إلى تأسيس مجالس بلدية مشابهة للتي بالوطن الأم، وأكد على تعيين حاكم عام مدني يخضع رأسا لوزير الداخل (بوعزيز، 1986، ص.27)ية.

ولعل التفسير الوحيد الذي تعتمده مختلف الدراسات التاريخية حول تفكك المؤسسات الإدارية الجزائرية والذي انعكس بدوره على بنية اجتماع المجتمع الجزائري بالتفكك هو التوسع الذي عرفته مساحات التراب المدني على باقي المناطق الأخرى، حيث تشير هذه الدراسات إلى أن مساحة التراب المدني لم تكن تبلغ في عهد الإمبراطورية الثانية سوي 278.000 هكتار، ويقطنها 493.000 نسمة، أي بكثافة سكانية قريبة من 2.5 في الهكتار الواحد، ورفعها الحاكم العام ديقدون (De Gueydon) في ظرف أربعة سنوات إلى 3151.673 هكتار، وجاء خليفته شانزي (chanzy) حيث قام بتوسيع التراب المدني حيث إلى 4850.000 هكتار، غير أن الحاكم العام ألبير قريفي (Albert Grevy) فإنه وضع كل تراب التل تحت سلطة جهاز مكون من رؤساء البلديات، وهذه الكيفية بدأت الخطوط العامة لترسيم النظام المدني بالجزائر، حيث وصل في نهاية 1881 إلى 10482.964 هكتار ويسكنه 2.135.530 نسمة من الجزائريين والأوروبيين (بوحوش، 2008، ص.171) .

وهذا ما يؤكد التوسع المطرد الذي عرفت البلديات الكاملة الصلاحيات حيث وصل عددها عام 1881 إلى 194، وإلى عام 1884، ووصل عام 1891 إلى 249 (أحيرون، 2007، ص.162)، وارتفع عام 1921 إلى 281 بلدية، أما البلديات المختلطة فوصل عددها عام 1900 بالقطاع المدني إلى 73 بلدية، و6 بالقطاع العسكري، ووصل عدد البلديات الأهلية إلى 12 خلال نفس السنة (بوعزيز، 1986، ص.29)، إن توسع البلديات الكاملة على حساب البلديات المختلطة والقطاع العسكري، يعتبر أكبر مصادرة قانونية غير حقوقية للأراضي القبائل الجزائرية، فالتوسع يهدف إلى نمو المستوطنات الأوروبية وقرى المعمرين (بوعزيز، 1986، ص.27)

ونستنتج مما سبق أن الضغط الإداري الممارس من طرف الإدارة الفرنسية على المجتمع الجزائري قد حطم الإطار التنظيمي للمجتمع، فتخربت بنياته، وبدأت تضع شيئا فشيئا وحداته الترابية ثم وحداته القبلية، يضاف لها سلطات رئيس البلدية التي عوضت شيوخ القبائل أو الجماعة. وهكذا فإننا نجد قبائل بأكملها اصحبت تحت سلطة البلديات الكاملة الصلاحيات، ويساعدهم في ذلك من رضيت عنه السلطات الاستعمارية، هؤلاء وأولئك لا يهتمون البتة بوجود الأهالي، ومع مرور الزمن ومع توالي حملات الاستيطان وجد الفلاح نفسه في حالة تيهان اجتماعي واقتصادي بعد أن فككت الإدارة الاستعمارية مقوماته الاقتصادية والاجتماعية (مرابط، 2010، ص.97)، وبذلك تم ربط الفرد بأطر إدارية جديدة ضمن مختلف البلديات، بمعنى فصله عن بيئته الإدارية التقليدية ودمجه في محيط إداري جديد مخالف تماما للمحيط الإداري التقليدي الذي كان له ما قبل الاحتلال (بن داهة، 2013، ص-ص.54-55)

كما أن تأسيس البلديات المختلطة وعلى الرغم من الحدود الجغرافية الواحدة لها إلا إنها توضع داخلها تقسيمات وفق العنصر الواحد المكون للعرش، أو وفق علاقات إدارية متباينة، حيث اعتمدت في كثير من الأحيان على الزعماء والمشايخ كأساس للتنظيم الإداري لتحقيق تفكيك العرش الواحد عن بعضه البعض، من خلال إلحاق جزء منه بقطاع قريب والجزء الأخر يبقى تابعا إداريا إلى المنطقة الأصلية (مهديد، 2006، ص.41)، ويفضل الضغط الإداري استحوذت الإدارة الفرنسية مجاننا على 957 ألف هكتار كانت ملكا لأكثر من 224 قبيلة (بوعزيز، 1986، ص 32)، ويعبر الجنرال ولسان أستيرازي (W-Esterhozy) عن قلقه من السياسة الفرنسية في عدم السعي لإحلال الهدوء والاستقرار بقوله: "إننا نرى أحيانا رجالا غرباء عن العادات والأعراف وتقاليد السكان أسندت لهم مسؤوليات يحاولون استخدام القسوة والبطش" (أجيرون، 2007، ص.39)، فالخلافات التي كانت تسكنه تضمن بقاء المجتمع القبلي دائما في حالة تفتت، فالمجتمع المحروم من مقدراته جراء السياسة الفرنسية، والصراعات القائمة داخله، تؤدي إلى زوال مؤسساته القاعدية تدريجيا حتى تفككها (بوعزيز، 1986، ص.29).

إن تحطيم الوحدات الاقتصادية الكبرى يجرلا محالة إلى زوال العلاقات الاجتماعية (بيرم، 2006، صفحة ص.77)، ونفس الأمر سار بالنسبة للبلديات الكاملة الصلاحيات، حيث ما إن يتم توسيع نطاق مدني حتى يتم ابتلاع جزء من مساحات النطاق الإداري مختلطة مجاورة له، سواء دوار كامل أو جزء منه، فيصيح العرش الواحد خاضع للنظامين، منفصلين (addi, 1988, p. 65)، إذ لم يكن ضم الدواوير إلى البلديات الكاملة الصلاحيات خدمة الأهالي، بقدر ما كانت ممولا للخزينة هذه البلديات، ومن هنا تلجأ البلديات إلى بيع الأراضي التابعة للدواوير في المزاد العلني، ناهيك عن فرض الضرائب الثقيلة والرسوم الغير قانونية، فالدوار مختصرا هو مصدر ثراء خزينة البلدية، انجر عن هذا

السحب الإداري لمختلف الدواوير، أو أجزاء منها، والمكونة عاداتا من عرش أو عرشين، انفصلا في العلاقات الاجتماعية (بيرم، 2006، ص.77).

وقد كان من آثار السياسة الاستعمارية التحول الذي طرأ على المجتمع الأهلي كنتيجة للسياسة الإدارية والعسكرية الفرنسية، وظهر عليه ملامح الانحطاط والتراجع عقد الستينات من القرن التاسع عشر حيث: "...بدأت العائلات الكبيرة تفقد حجمها بالتدرج، والزعامات الأهلية كانت تتلاشى، فالأجواد كانوا يتركون أماكنهم لقادة من أصول مجهولة مهمتهم خدمة الاستعمار، والاقتطاعات الكبيرة تقلصت وتحولت إلى وحدات صغيرة، والصلاحيات الواسعة التي كانت للزعيم الإقطاعي لم يبق منها سوى المظاهر، وأما المال والنفوذ فقد انتزع منهم، والأرض التي كانت للقبيلة أصبحت قطاعا موزعة على بعض الأفراد (سيدي، 2021، ص.89)، هؤلاء بادروا بعضهم إلى بيعها إلى الدولة الفرنسية، أو المعمرين لأنهم لا يستطيعون المحافظة عليها والعيش منها، وتراجعت برجوازية المدن وتركت مكانها للجالية الأوروبية. وتحولت المدن من حي عربي قديم إلى حي أوروبي حديث" (سعد الله، 2007، ص.13)، ويضيف في مقام آخر أنه ابتداء من 1860 كان على كل دوار قايد، واغلب القياد كانوا من سقط المتاع ومن الذين جاؤوا متحمسين لخدمة السلطة الفرنسية، وجمع المال دون مراعاة الأصول ولا خوف من الله ولا رادع لضمير (سعد الله، 2007، ص.63)، وبإنشاء نظام البلديات دخل عدد كبير من الأهالي تحت سلطة الفرنسية، مما أدى إلى تفكيك وتقسيم إقليم القبيلة بين الإقليم المدني والإقليم العسكري، وذلك راجع للسياسة الإدارية الفرنسية التي قسمت القبائل بعد أن كانت متلاحمة.

إن قاعدة النظام البلدي، وفقدان الأرض، وتفكيك القبيلة وانحصار بعض في بعض، وتوزيع البعض الآخر في مناطق غير مناطقهم، قد انعكس على الترابط الاجتماعي ببروز فراغات رهيبة في بينة المجتمع الجزائري، وتخلل هذا التفكك في انهيار القيادات القبلية لصالح المكاتب العربية ورؤساء المجالس البلدية، لأن القبيلة التي كانت تحت سلطة الشيخ أو الزعيم أو مرابط قد تفككت، وانشطروا الأفراد عن حكم الزعيم، وجرد الأجواد من السلاح، وأصبحت بموجب هذه السياسة يتصرف المكتب العربي مع الأفراد لا مع الجماعة التي كانت ممثلة أساسا في القياد أو زعماء القبيلة (سيساوي، 2013، ص.54-60)، وقد شجع تفكك القبائل إلى تقرب الأهالي من الإدارة الفرنسية، وأصبح زعماء القبائل مع مرور الزمن مجرد موظفين خاصة عند فقدانهم الأرض التي تم تحييدها للمعمرين بمختلف القوانين والتشريعات العقارية.

للعلم أن هذه الإجراءات تمت بصورة كاملة على مناطق الجزائر، لكنها تمت بالتدرج ووفق مقتضى الحال، وبما تراه الإدارة الفرنسية مناسبا، وكنموذج عن ذلك التفكيك قبيلة الحنانشة، فبداية من 1855 تم تفكيك قبيلة الحنانشة، وذلك بفصل قبيلتي أولاد خيار وأولاد ضياء عن القبيلة الأم الحنانشة، ثم فصل قبيلة ويلات سنة 1858، وبعدها بسنة تم فصل قبيلة الصافية عن قيادة قبيلة الحنانشة أيضا، وبداية من 1863 تم تطبيق قانون 1863 الخاصة بالملكية الفردية على

قبيلة الحنانشة، حيث تم تفكيك قبيلة الحنانشة إلى وحدات صغيرة عرفت بالدوار، وتم وضع الحدود بين دواوير القبائل، وعين على رؤوس هذه القبائل قياد لا ينتمون إلى القبيلة، وتشير الدراسات إن ترسيم الحدود افرز خلافاً مع القبائل المتاخمة لحدود قبيلة الحنانشة أهمها خلاف قبيلة الحنانشة حول أراضي مشتة الحويمة، ومنحت قبيلة الحنانشة مساحة قدرها 43871 هكتار و20 آر حدودها الجغرافية من شمال قبيلة أولاد ضياء، ومن الشرق بلدية سوق أهراس، ومن الجنوب قبيلة أولاد خيار وزمالة الصباحية عين قطار، أما من الغرب فتحدها قبيلة الصفية، وبعد أن تم ترسيم الحدود تم تقسيم قبيلة الحنانشة إلى ثلاث وحدات إدارية صغيرة هي الحنانشة، تيفاش، الزعرورية، حيث تم تحديد مساحات وحدود هذه الوحدات الصغيرة، وعدد سكانها، ومقدار الضرائب المفروضة عليها، وكان لهذا التقسيم أن قلل من فاعلية وقوة قبيلة الحنانشة، وأصبح اسم الحنانشة يطلق على مساحة جغرافية محددة بدقة. وبعد هذا التقسيم اتجهت الإدارة الفرنسية إلى تقسيم المقسم، حيث تم تقسيم أراضي دوار الحنانشة وتحديد مساحتها، وبعد تطبيق قانون وارني على دوار الحنانشة سنة 1892، تغيرت الأبنية الاجتماعية لقبيلة الحنانشة كلياً خاصة بعدد ترحيل عائلات من دوار العوائد، ثم إبعاد عائلات من فرقة أولاد ثامر التابعة لقبيلة الصفية، هذه الفرقة هي الأخرى كانت غريبة عن قبيلة الحنانشة، ترتب عن هذا الوضع فقدان قبيلة الحنانشة لتوازنها، وتربطها الاجتماعي، حيث فقدت سلطتها وتأثيرها بالمنطقة، خاصة بعد تفكيك الزعامات والقضاء عليها، وإحلال بدلها زعامات اقل تأثير وأكثر خدمة للإدارة الاستعمارية، وبهذا تكون قبيلة الحنانشة قد تفككت كلياً، وتزامن هذا الوضع مع زيادة المراكز الاستيطانية، وإنشاء البلديات الكاملة الصلاحيات والمختلطة والأهلية، حيث تم سحب أهل قبيلة الحنانشة نحو مختلف الإدارات الفرنسية، وكان لتوسع البلديات الكاملة الصلاحيات على حساب البلديات الأخرى أن بترت أواصر الترابط الاجتماعي لقبيلة الحنانشة (ورتي، 2011، ص-ص. 141-155)

ثالثاً: أثر المخططات الفرنسية في القضاء على الزعامات القبلية الجزائرية :

إن عملية تفكيك القيادات القبلية والدينية ومختلف القيادات الأهلية قد مرت بالعديد من المراحل وفق مقتضى الحال بالنسبة للسياسة الفرنسية حيث وضعت الإدارة الفرنسية العديد من الآليات التي من شأنها أن تقوض سلطات القيادات وإرغامهم على الخضوع أو الرحيل، ومن ذلك ما صرح به ألكس دي طوكفيل (A-de Tocqueville) في ما يخص التعامل مع الأشراف بقوله: "أنه عندما يستحيل استمالة الأشراف إلى قضيتنا، علينا أن نخطفهم ونبعدهم في الفيافي والمناطق التي لا يملكون فيها شبكاتهم التقليدية من أجل وضع حد لتأثيرهم السلبي وتهديدهم لاستقرار المستعمرة " (غرنيمزون، 2009، ص. 133)، وذهب وزير الحرب الفرنسي الجنرال سولت (Soult) إلى أبعد من ذلك حين أكد على ضرورة استعمال أسلوب حجز الرهائن الجزائريين من زعماء وأعيان، ومن ذوي الجاه من العائلات الكبيرة المختلف (الأشرف، 1983، ص. 333) .

ومن الأساليب الكفيلة لبسط سيطرتهم على العرب حسب بيجو (Bougeaud) هو قطع أرزاقهم ومصادر عيشهم حيث يصرح على أنه: "لا يجب أن نجري وراء العرب، بل يجب أن نمنعهم من أن يبذروا أرضهم، أو يحصدوا محاصيلهم، أو يرعوا مواشيمهم (آجيرون، 2007، ص. 160) ، ويضيف صاحب السيف والمحراث بقوله: "إن الحرب التي نخوضها ليست حرب بنادق، إن الأمر يتعلق بنزع وسائل العيش من العرب وثمرات أرضهم، إنه الحل الوحيد للتخلص منهم" (غرنيمزون، 2009، ص. 101)، إذ توجي هذه المقولة في ما بين سطورها انتقال المستعمر من سياسة التدمير والتقتيل إلى سياسة التجويع، خاصة بعد اشتداد المقاومة ضد الوجود الفرنسي، حيث سعى العسكر إلى استخدام كافة الأساليب من أجل السيطرة وإخضاع الأهالي إلى سطوة الفرنسيين، وقد كان لسياسة الحرب، والتجويع، والاختطاف، والحجز والحشد، والضغط الإداري والاقتصادي المتبع من طرف الإدارة الفرنسية تجاه المجتمع الجزائري انعكاسات وخيمة على بنية المجتمع الجزائري، خاصة القيادات التي كانت صمام أمان الأفراد الذين هم تحت سلطتهم، فالإدارة الفرنسية كانت تدرك قيمة هذه الشريحة في المجتمع لذا وجهت اهتمامها وخططت لعزلها عن مكوناتها وقواعدها المادية والمعنوية، والمضطلع على مختلف المؤلفات المؤرخة للسياسة الفرنسية يجدها تتخلل في ما يخص سياسة تفكيك القيادات القبلية والدينية على العديد من المرتكزات الأساسية أهمها:

- 1- التقتيل والتهجير والحجز والنفي .
 - 2- تفكيك المرتكزات الاقتصادية لمختلف الزعامات القبلية والقيادات الأهلية .
 - 3- تقويض سلطة القيادات من خلال إنشاء بدائل إدارية وسحبها تدريجيا مختلف الأفراد عن سلطة القيادات إلى مختلف الإدارات الفرنسية .
 - 4- إنشاء مناصب قيادية جديدة بديلة عن مختلف المناصب التقليدية المتعارف عليها في المجتمع الجزائري.
 - 5- تعيين قيادة في مختلف القبائل لا تمت بأي صلة إلى تلك القبيلة وشخصيات غير معروفة بالمجتمع مهمتها خدمة الاستعمار وليس مصالح القبيلة (سعد الله، 2007، ص-ص. 118-119).
- وقد كان يهدف المشروع الاستعماري من هذه الإجراءات إلى غلق منافذ الاتصال التقليدي بين أفراد المجتمع الجزائري (بوعتو، 2013، ص. 32) ، حيث سعت الإدارة إلى بتر كل القنوات التي من شأنها أن تربط الفرد الجزائري بمختلف القيادات وشيوخ القبائل، ونظرا للدور الذي مافئ هؤلاء يقومون به في ظل النظام القديم، وحمل لواء المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي نظرا للمكانة التي كانوا يتمتعون بها لفترات طويلة ولهذا كانت عملية تدجين القيادات ضمن أولويات السياسة الفرنسية (سيساوي، 2013، ص-ص. 254-260) .
- ومن الأهداف الأولى التي سطرتها السلطات الفرنسية تقويض سلطة القبائل من الأعيان والقيادات والشيوخ الذين كانوا يؤطرون بنية المجتمع الجزائري، حيث حافظت السلطة الفرنسية

على هيكل القيادات الأهلية وفق السلم المتعارف عليه في الجزائر، والممثل أساسا في الأغوات، والخلفاء (سيدي، 2021، ص 78)، مع الحفاظ على حرية التصرف في تعديله، واللجوء إلى استحداث وظائف أخرى مثل باشاغا حيث يتم اختيار هذه الفئة من بين الموالين لفرنسا منذ الوهلة الأولى، أو من بين الأعيان، وللوصول إلى الغاية المرجوة من السياسة الفرنسية تجاه القيادات الأهلية على اختلافها ولهذا وضعت الإدارة الفرنسية إجراءات جديدة للحد من صلاحيات القيادات القبلية بالتدرج وهي تندرج تحت:

- 1- التوقف عن دفع الضرائب الدينية (العشور والزكاة) عينا منذ 1845، واشتراط دفعها نقدا، وكان هذا النوع من الضرائب يتم جبايتها بواسطة الأجواد.
 - 2- جعل (حق السوق) من المكس وغيره يدفع لخزينة الدولة بدل دفعه للقياد، وإلغاء حق البرنوس بقرار صادر سنة 1850، وبذلك حرم القياد من أن يدفع رعاياهم مصاريف تعيينهم .
 - 3- تجريد القياد من حقوقهم في استعمال السخرة لمصالحهم الخاصة .
 - 4- أصحاب الألقاب العالية (كالباشات والأغوات) كانوا يحصلون على رواتبهم من الإدارة الفرنسية مباشرة، أما القياد فيحصلون على مرتباتهم من عشر الضرائب التي يجمعونها، والغرامات التي كانوا يفرضونها، غير أن هذه الحقوق أخذت تنقلص إلى أن تم إلغاؤها نهائيا .
 - 5- إحلال الجماعة كوحدة ضريبية محل العائلة منذ 1859، بمعني خطأ فرد تتحمله الجماعة كلها.
 - 6 - إدخال عناصر متواضعة الأصول في نظام الحكم ومنحها قوة لتنافس الأجواد على أن يكون ولائها للسلطة التي تعينها، وليس للقبيلة أو للعشيرة، حيث يسمي ذلك الفرنسيين هذا التحول (بدمقرطة) (سعد الله، 2007، ص-ص 120-121) الحكم بدل بقائه أرستقراطيا.
- وقد كان وقع مرسوم 22 افريل 1863 كبيرا على القبيلة، وقد أصاب نظامها بالتفكك وهذا ما أكده ميرنت بقوله: "أن رئيس القبيلة الذي كان فيما يحكم بالوراثة، والذي كان لا ينازعه أحد في سلطته رأى نفسه وقد عوضته عدة قيادات لا ينتمون بالضرورة إلى نفس القبيلة ولا إلى نفس العائلة وهكذا خرجت السلطة من يد رئيس القبيلة بالتدرج " (سعد الله، 2007، ص 120): ولاستمالة الأهالي قامت السلطات الفرنسية ببرمجة العديد من الرحلات إلى فرنسا لمختلف القيادات القبلية، وذلك للتأثير على عقولهم من خلال الانهيار بالتقدم والرقى الموجود بفرنسا، وقد كان الغرض من هذه الرحلات إرساء قواعد أهلية إعلامية ممثلة في مختلف القيادات التي زارت فرنسا، وذلك لدعاية لسلطة الفرنسية بين صفوف الأهالي وزعمائهم التقليديين الذين لم يزوروا فرنسا، (Desjobret, 1844, p. 125)

ويمكن أن نستنتج من الخطط التي رسمتها الإدارة الفرنسية لتفكيك القيادات الأهلية، أنها سعت إلى استقطاب مختلف القيادات الطامحة للحفاظ على مركزها، وعلى نفس الامتيازات التي كانت تحضى بها في العهد العثماني، وجرها بعد ذلك إلى مستنقع خدمة الاحتلال، والدفع بها من جهة أخرى

إلى منافسة مختلف القيادات التي كانت لها خلافات معها في ما سبق، وهذا ما تؤكده الكثير من الدراسات على استعمال الإدارة الفرنسية الكثير من القيادات ضد بعضها البعض ودعم قيادة على أخرى، وأسرة على أخرى، مما خلف شرخا اجتماعيا داخل المجتمع الجزائري، وقد نجم على الوضع في نهاية المطاف حالة تصادم وتفكك في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وترك من جهة أخرى الكثير من الفراغات في البنية الذهنية للفرد الجزائري في ما يخص الولاءات لكل من الوطن، أو للاحتلال، أو للمركز فقط .

وقد انعكست هذه السياسة على القبائل بانحطاط الفعل الوطني للكثير منها جراء استقطاب واحتواء زعمائها من طرف السلطة الفرنسية، مما انجر عنه انسحاب آلي لإفراد هذه القبائل بحكم القداسة والمركز الذي يتمتع به ذلك الزعيم داخل قبيلته للصالح المحتل (فركوس، 2006، ص- ص.88-89).

ومهما يكن من أمر، فإن سياسة فرنسا المنتهجة تجاه تلك القيادات والأعيان والمرابطين لم تكن في البداية، سوى من أجل تعميق الهوة بين الأخوة الأشقاء والاستفادة من حالة التجزئة والتفرقة ثم البدء في ما بعد في بسط الهيمنة الاستعمارية، وتمهيد سبل استغلال البلاد، واستئصال موروثها الحضاري والثقافي، ومحاولة تحقيق حلمها في النهاية في جعل الجزائر قطعة فرنسية .

وهذا ما وضعه المؤرخ أبو القاسم سعد الله حين تكلم عن الوضع الذي آلت إليه القيادات الأهلية بقوله: "...ومع مرور الزمن أخذت هذه الزعامات تتلاشى تدريجيا، ففي ما بين(1870-1880) ألغي كثير من صلاحياتها، بل إن حوالي 47 وظيفة عالية منها ألغيت، وما بقي من الوظائف لم يكن إلا شرفيا فقط"، ووضح في مقام آخر هدف الإدارة الفرنسية من ذلك، وهو حلحلة المجتمع وقطع روابطه وهدم البنية الاجتماعية، وصولا إلى السيطرة على البلاد والقضاء على نفوذ مختلف القيادات وضرب بعضها ببعض عن طريق الإغراءات، والمجاملات والدسائس والنعرات (سعد الله، 2007، ص.327) .

تبعاً لسياسة تفكيك القبائل، وظفت السلطة الاستعمارية الكثير من العائلات المنتفذة ومختلف الزعامات، وإبتعدت العديد من الألقاب الجديدة كمنصب القايد، والأغا، والباش أغا (سماتي، د س، ص.182)، فتوظيف الزعماء الجدد أو القدماء الموالين للإدارة الفرنسية، يهدف إلى ربط الأهالي المرتبطين بالقرابة والدم بالإدارة الاستعمارية، وتمكين الثائرين بالبقاء ضمن عشائهم مما يجمد تأثيرهم ويسمح ببقاء الصلة بين الإدارة والقبائل ومختلف العشائر (بيرم، 2006، ص-ص.80-81).

فالمجتمع الجزائري القبلي خلال القرن التاسع عشر حافظت اغلب قياداته على مكانتها، قبل أن تتأثر لاحقا بقانون سنة 1863 الذي طبق على القبائل، والمتضمن تجزئة الأراضي الجماعية، وإرساء الملكية الفردية بالمجتمع الجزائري (أجيرون، 2007، ص.28)، هذه التجزئة التي سلبت الزعيم حق الرعاية الجماعية لقبيلته وحررت الفرد من سلطته ومن قبيلته، ودفعت به وفق منطق الاستعماري

إلى الاندماج والتنصل من التزاماته تجاه الجماعة، وباستمرار تفتيت القبيلة فقد زعيمها كل مقوماته المادية والسلطوية الشيء الذي حد من تطوره واندثار البعض الآخر كحتمية للسياسة التفجير والتفكيك المنتهجة من السلطة الاستعمار (سماتي، د س، ص.183) .

وبداية من الحكم المدني عرفت الزعامات والقيادات تقلصا في أدوارها خاصة في الفترة الممتدة من 1871 إلى 1881، فالنطاق المدني كان يتوسع باستمرار ويبتلع أراضي النطاق العسكري، حيث سبب هذا الإجراء فقدان الزعامات القبلية الكثير من مقوماتها وامتيازاتها المادية والمعنوية وتحولها لصالح المعمرين والإدارة الفرنسية، خاصة رؤساء المجالس البلدية، حيث تم سحب أفراد القبائل سحبا لهذه الإدارة مما خلع عن الزعيم صفة السلطة والهالة التي كانت في وجدان أفراد القبيلة، وانعكس هذا الأمر في ما يخص الترابط الاجتماعي بتباعد المسافة بين الزعيم الروحي التقليدي والفرد، وانكشف ضوء هذا الإجراء في تحرر الفرد من البيئة الاجتماعية التقليدية (أجيرون، 2007، ص.42)، فالمنهج الاستعماري كانت متغيرة ومستمرة غايتها تحطيم الإقطاعية العربية والتنظيم القبلي، إذ يشير سان ساري أن عملية تشتيت المجتمع المحلي وأطره بدأت تتسرع وبحركة فائقة (طاعة، 2008، ص.84) ، خاصة بعد إلحاق الأراضي إلى السلطة المدنية حيث تراجع دور الزعامات التقليدية لتفسح المجال إلى فئة جديدة صنيعة الإدارة الفرنسية ومخلصة لها، غير انه مع مرور الزمن تهبقت هي كذلك، وكنموذج عن العائلات التي استفادت من الإدارة الفرنسية وخدمتها بإخلاص بمنطقة سيدي بلعباس عائلة القايد محمد ولد قدور يمتلك مساحة قدرها 250 هكتار بمنطقة الطوازين، وكذلك الإخوة رمضان قدور ومحمد وعبد القادر يملكون مساحة قدرها 305 هكتار (مهديد، 2006، ص.40).

ومع الضغط الإداري الذي فرض على السكان برزت ظاهرة جديدة مع جدة القياد، حيث اشتد الصراع بين القياد والسكان، كنتيجة لتسلط القياد وجبروتهم، خاصة بعد تكوين ما يعرف بالبلديات والتقسيمات الإدارية الجديد التي عقدت حياة السكان الذين ألفوا حياة الجماعة دون الحاجة إلى سلطة جديدة التي اعتمدت في تنظيم علاقاتهم وفق التشريعات الفرنسية، حيث كثرة النزاعات العقارية بين السكان وقياد الدواوير (مهديد، 2006، ص-ص.41-42).

إن الزعامات التقليدية عبر مختلف أنحاء الجزائر أصابها الوهن والاندثار وتقلصا في أدوارها التقليدية، إذ تشير نتائج تحقيق 1900-1910 على ضعف بعضها وافتقار البعض الآخر، واندثار الكثير منها كليا مع الربع الأول من القرن العشرين، ففي عمالة وهران وياقليم تلمسان حيث لوحظ تقلص دور الأعيان والأجواد، حيث تقلص دور عائلة "أولاد ملوك" المشهورة بأدورها العديدة في القرن التاسع عشر، وهي العائلة التي قدمت خمسة قياد للإدارة الفرنسية. ثلاثة منهم لبني وسين وهم محمد بن عبد الرحمان ولد الصاييم، ومحمد ولد سليمان، وابن الشاذلي ولد محمد، وقائدا لأولاد منصور وآخر إلى لمعيز، إضافة إلى ووظيفة مولاي رحمون كخليفة على قبيلة عطية، حيث أدى

فقدان هذه العائلات إلى ثرواتها ومصادرة أراضيها، وتوزع ثروتها على العائلة بين الأفراد، إلى فقدان وظيفة القايد لصالح عائلة بن قدور، كما نسجل ظهور زعماء من عائلة بن رحال بجهة ندرومة (مهديد، 2006، ص.43).

مما زاد في تدهور القيادات القبلية التطور الذي عرفه المجتمع الجزائري على المستوى السياسي، إذ مع عشرينات القرن الماضي برز الوعي الوطني وتشكلت التنظيمات السياسية والنقابية، حيث ظهر جليا الانحدار الذي أصاب الزعامات القبلية، وتحول الفرد الجزائري من الولاء للقبيلة إلى الوطن (أجيرون، 2007، ص-ص 262-263). هذه التشكيلات السياسية أكملت البقية الباقية لقدسية ومكانة الزعماء التقليديين، حيث بلغ الصراع بين أصحاب العمام والمتطورين أشده، وكان النصر حليف التيارات السياسية التي استطاعت بتعلمها، وهجرتها، واحتكاكها بمتغيرات العالم أن توجه الأهالي وتجعل منهم يؤمنون بالولاء للوطن لا للقبيلة .

خاتمة

لقد اعتمدت الإدارة الفرنسية إستراتيجية غايتها ابتلاع الجزائر أرضا وشعبا ، ولتحقيق هذا الهدف كان البناء القبلي هاجسها الأول باعتباره سدا منيعا وجسرمعيقا في العملية الاحتلالية لذا وجهت خططها لتدمير هذا الكيان الذي يعتبر صمام أمان واجتماع المجتمع الجزائري ومركز ترابطه، إذ كان لفرض الإدارة الفرنسية: نظام إداري جديد مخالف للنظام التقليدي، وإرساء إجراءات قانونية مكثفة للمصادرة أراضي الجزائريين، وتغيير إنتاج الأرض من الاستهلاك إلى الصناعي التجاري، وشق الطرق، ومد السكك الحديدية، وتحول الأسواق من القبائل الكبرى إلى المدن والقرى الاستيطانية، وإرساء نظام اقتصادي قاعدته التعاملات النقدية، وفرض الضرائب المتعددة، وإجبارية رخص التنقل، وتوسع النطاق المدني على مختلف الأقاليم المختلطة والأهلية، وإرساء الشركات الأهلية للاحتياط، وتأسيس البنوك، وفرض القوانين الجزرية والعقوبات الفردية والجماعية، والسيطرة على المؤسسات التكافلية الوقفية، ودعم الاستيطان وتكثيف سياسة تكديس القبائل المختلفة في العادات والتقاليد في أراضي ضيقة وقليلة الإنتاج، وشيوع العمل بالأجرة كقيمة جديدة بالمجتمع القبلي، وبروز الموظفين الرسميين ساهم في تحطيم القادة التقليديين... الخ. وقد انعكست هذه الإجراءات على بيئة القبيلة والمجتمع الجزائري عموما بخراب كينونته الاجتماعية التقليدية، ومن هذه الانعكاسات نجد:

1- بتر المؤسسات التقليدية الجزائرية وتعويضها بمؤسسات وتنظيمات إدارية مستلهمة من الوطن الأم.

2- السحب المكثف للأفراد المجتمع القبلي الجزائري نحو التعامل مباشرة مع المحتل، والتي تجعل منه في معزل عن التنظيمات التقليدية التي كانت له قبل الإحتلال.

- 3- الاستفادة من التنظيم الجديد في مراقبة الأهالي عن كثب، ومن ثم قطع كل سبل التطور والنمو للمجتمع الجزائري، بمعنى ضبطه وتوجيهه وفق الإستراتيجية الفرنسية.
 - 4- مصادرة أراضي الجزائريين وممتلكاتهم على اختلاف أنواعها، وذلك بإرساء قاعدة تشريعية منظمة للملكية العقارية وفق التنظيمات والتشريعات العقارية بالوطن الأم.
 - 5- إرساء الملكية الفردية وفق التشريعات الفرنسية ساهم في تصدع بنيات الاقتصاد والاجتماع للمجتمع الجزائري، مما أدى إلى تحول تملك الأرض الغير قابل للبيع في ظل الجماعة إلى التملك فردي يسمح للفرد في التصرف في منابه وحقه، وبهذه الآلية تهاوى الرصيد العقاري للمجتمع القبلي الجزائري.
 - 6- عدم قدرة القبائل والعشائر والأسر الكبيرة تأمين لقمة العيش لأفرادها خاصة مع النمو الديمغرافي الذي عرفه المجتمع الجزائري، مما حطم الكثير من القبائل وفككها.
 - 7- بروز ظاهرة الهجرة الداخلية نحو المراكز الاستيطانية كرد فعل عن السياسة الفرنسية وغياب موارد العيش.
 - 8- انحطاط واندثار أغلب القيادات التقليدية، مما انعكس على بيئة القبيلة بالتصدع والتفكك.
 - 9- سعت الإدارة الفرنسية إلى غرس مجتمع جديد مشكل من مختلف الجنسيات الأوروبية، حيث وفرت له كل سبل التطور والنمو، بغية قلب موازين الاجتماع لصالح الأوروبيين على حساب الجزائريين، ولهذا نجد طيلة الاحتلال الفرنسي للجزائر دعائم لا تنبض للمعمرين، حيث سيطروا على كل شيء في الجزائر.
- وبهذه المخططات الفرنسية للتفكيك المجتمع القبلي الجزائري تنصل الفرد من الالتزامات الجماعية التقليدية، وشاعت الروح الفردانية، والتباهي بالاستقلالية الاقتصادية، وتحول الفرد بفعل الضغوط الممارسة عليه إلى التفرد وتأمين الذات، والعائلة النووية، مما أدى ف النهاية إلى زوال قيم الترابط الاجتماعي التي كانت له قبل الاحتلال وهي تأكيد من جهة أخرى على العنف الاستعماري الذي ضرب الروابط الاجتماعية في الصميم.

1) قائمة المصادر والمراجع

- 2) إبراهيم مهديد. (2006). القطاع الوهراني ما بين 1850-1919: دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية". الجزائر: منشورات دار الأديب.
- 3) أبو القاسم سعد الله. (2007). تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900 (المجلد ج2). الجزائر: دار البصائر.
- 4) أحمد سيساوي. (2013). البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية من فالي الى نابليون الثالث. 1838-1871. الجزائر: جامعة قسنطينة.

- (5) الجليلي محفوظ صاري ، قداش. (2012). صمود ومقاومات 1830-1962. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- (6) الدسوقي، ناهد ،براهيم. (2011). تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر و التوزيع.
- (7) الهواري عدي. (1983). الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي 1830-1962. (جوزيف عبد الله، المترجمون) لبنان: دار الحدائث للطباعة و النشر و التوزيع.
- (8) أندري شال جوليان. تاريخ الجزائر المعاصرة.
- (9) أولفي لوكور غرنيمزون. (2009). الجمهورية الإمبراطورية في سياسة الدولة العنصرية. (مسعود حاج مسعود، المترجمون) الجزائر: دار القصبه للنشر.
- (10) بشير بوعتو. (2013). التصوف في الجزائر:دراسة وصفية تحليلية للطرق الحبيبية والبهرية والرحمانية (المجلد ج2). الجزائر: دار الواحة للكتاب.
- (11) جمال بلعيدوني. (2007). السياسة العقارية الفرنسية ابان فترة الاحتلال الفرنسي. الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين.
- (12) جمال ورتي. (2011). آليات السياسة العقارية الفرنسية ودورها في تغير بني المجتمع الجزائري، قبيلة الحناشنة نموذجا. الجزائر: مجلة منتدى الأستاذ، 137-152.
- (13) حسن بهلول. (1980). القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر:(تحديده ونظام دمج في الثورة الزراعية) ،. الجزائر: دار الكتاب.
- (14) حياة سيدي صالح. (2021). اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895. الجزائر: دار الهدى للنشر و التوزيع.
- (15) رايح تري. (1985). التعليم القومي والشخصية الوطنية. الجزائر: دار الكتاب للنشر و التوزيع.
- (16) سعد طاعة. (2008). البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري 1930-1954 (المجلد السادس الاول). الجزائر: مجلة المصادر، 61-98.
- (17) شارل روبر آجرون. (2007). الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919. الجزائر.
- (18) شارل روبر آجرون. (2007). الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919 (المجلد ج1). الجزائر.
- (19) صالح فركوس. (2006). إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر على ضوء شرف البلاد 1844-1871. عنابة: منسورات باجي مختار.
- (20) عبد اللطيف بن أشهبو. (1979). تكون التخلف في الجزائر :محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.
- (21) عبد اللطيف بن أشهبو. (1979). تكون التخلف في الجزائر :محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر 1830-1962. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.
- (22) عثمان ، زقب. (2015). السياسة الفرنسية في الجزائر(1830-1914)-(دراسة في أساليب الإدارة). باتنة.
- (23) عدة بن داهة. (2013). الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962. الجزائر: المؤلفات للنشر و التوزيع.
- (24) عدة بن داهة. (2013). الإستيطان و الصراع حول ملكية الارض ابن الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 (المجلد 1). الجزائر: مؤلفات للنشر و التوزيع.

- (25) عدة، بن داهة. (2013). الاستيطان و الصرا حول ملكية الأرض ابن الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962. الجزائر: مؤلفات للنشر و التوزيع.
- (26) عمار بوحوش. (2008). التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962. الجزائر: دار البصائر.
- (27) عيسى يزير. (2009). السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914. دامعة الجزائر.
- (28) كمال بريم. (2006). بلدية المسيلة المختلطة دراسة اجتماعية اقتصادية 1884-1945. الجزائر.
- (29) كمال كاتب. (2011). أورييون أهالي ويهود الجزائر 1830-1962 تمثيل وحقائق السكان. (رمضان وبدي، المترجمون) الجزائر: دار معرفة.
- (30) لوميل يانيك. (2007). الطبقات الاجتماعية. ليبيا: دار الكتاب.
- (31) محفوظ سماتي. (د س). الامة الجزائرية نشأتها وتطورها. (محمد الغرباني و عبد العزيز بوشعيب، المترجمون) الجزائر: د ن.
- (32) محفوظ قداش. (2008). جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- (33) محمد بليل. (2013). تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881 و1914: دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائر بالقطاع الوهراني (عمالة وهران). الجزائر: دار سنجاك الدين للكتاب.
- (34) محمد لحسن أزغيدى. (د س). مؤتمر الصومام وتطولا الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1962. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- (35) مسعودة مرابط. (2010). المجتمع المسلم و الجماعات الأوروربية في جزائر القرن العشرين. الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع.
- (36) مصطفى الأشرف. (1983). الجزائر الأمة و المجتمع. (حنيفي عيسى، المترجمون) الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- (37) يحي بوعزيز. (1986). سياسة التسلط الاستعمالي و الحركة الوطنية الجزائرية. لبنان: منشورات عويدات.
- 38) addi lhouarri, .(1988). de L'algerie pré colonial a L'algerie colonial, onomie et société .alger: ENLE.
- 39) Annuaire statistique .(1947). premier volumme 1939-1947 code L'algerie annote 11 jounvier1947 ,, Paris: imprimerie nationale.
- 40) Desjobret, A. (1844). L'Agérie en 1844, imprimerie doudey dupréé. marais.
- 41) mohamed tiab. (1999.). la chronologie algérienne 1830-1962 .alger: ishak.
- 42) Nouschi .(1961) .!Enquête sur le niveau de vie des pulpations rurales constantinoises de lacoquête, jusqu'a à .1919Paris.
- 43) tayeb chentouf .(1983.). la monde contemporain Alger .